



**المنزلة بين المنزلتين وحقيقة الإيمان عند المعتزلة: عرض
ونقد في ضوء جهود المفسرين وعقيدة أهل السنة**
**The Status Between the Two Statues and the Reality of
Faith According to the Mu'tazilah: Presentation and
Criticism in Light of the Efforts of Interpreters and the
Creed of Ahl al-Sunnah**

إعداد

عبدالسلام ناشي عبدالرحمن الجطيلي
Abdulsalam Nashi Abdulrahman Al-Jutaili
معلم في ثانوية المدينة المنورة

Doi: 10.21608/jasis.2026.499461

استلام البحث ٢٩ / ١ / ٢٠٢٦
قبول البحث ٩ / ٣ / ٢٠٢٦

الجطيلي، عبدالسلام ناشي عبدالرحمن (٢٠٢٦). المنزلة بين المنزلتين وحقيقة الإيمان عند المعتزلة: عرض ونقد في ضوء جهود المفسرين وعقيدة أهل السنة. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ١٠ (٣٦)، ٣٨١-٣٩٨.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

المنزلة بين المنزلتين وحقيقة الإيمان عند المعتزلة: عرض ونقد في ضوء جهود المفسرين وعقيدة أهل السنة

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم "المنزلة بين المنزلتين" وحقيقة الإيمان عند فرقة المعتزلة، وإبراز جهود المفسرين من أهل السنة والجماعة في نقد هذه العقائد وتفنيدها بالحجة والنقل. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، حيث تتبع الباحث آراء المعتزلة في أمهات كتبهم -لاسيما ما قرره القاضي عبد الجبار والزمخشري- وقام بتحليلها وعرضها على نصوص الوحيين وأقوال علماء التفسير من أهل السنة كالألوسي وابن عاشور والمظهري. تمثلت أدوات الدراسة في المسح المكتبي والتحليل الموضوعي للنصوص العقدية والتفسيرية، ولم تتطلب طبيعة الدراسة استخدام أساليب إحصائية لكونها بحثاً نظرياً عقدياً يعتمد على المقارنة والتحليل النوعي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة أبرزها: أن المعتزلة ابتدعوا منزلة "الفاسق" وجعلوه في مرتبة بين المؤمن والكافر في الدنيا مع الحكم بخلوده في النار في الآخرة، وهو ما أدى إلى اضطراب كبير وتناقض في آرائهم الفقهية والعقدية. كما أثبتت الدراسة أن الإيمان عند أهل السنة قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، خلافاً للمعتزلة الذين اعتبروه كتلة واحدة لا تتجزأ. وبيّنت الدراسة أن المفسرين استدلوا بنصوص قطعية على حصر الناس في قسمين (مؤمن وكافر) وعدم وجود منزلة ثالثة بينهما، كما في الاستدلال بأية اللعان وآية سورة الأنعام حول "الفوز المبين". وأوصت الدراسة بضرورة العناية بجهود المفسرين في تقرير المسائل العقدية، وتكثيف البحوث التي تنقد الفكر الاعتزالي باستخدام الأدوات اللغوية والسياقية التي برع فيها المفسرون، مع التأكيد على أهمية تدريس عقيدة السلف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه لحماية الشباب من الأفكار التي تجنح نحو الإحباط أو الغلو.

الكلمات المفتاحية: المنزلة بين المنزلتين، المعتزلة، حقيقة الإيمان، أهل السنة، جهود المفسرين، الفاسق، الزيادة والنقصان.

Abstract

The study aimed to clarify the concept of "the status between the two statuses" and the reality of faith according to the Mu'tazilah sect, highlighting the efforts of Sunni interpreters in criticizing and refuting these beliefs with evidence and tradition. The study relied on the inductive analytical-critical method, as the researcher tracked the opinions of the Mu'tazilah in their primary sources—especially what was established by Judge Abdul Jabbar and Al-Zamakhshari—and analyzed them against

the texts of the Quran and Sunnah and the sayings of Sunni interpretation scholars such as Al-Alusi, Ibn Ashur, and Al-Mazhari. The study's tools consisted of a literature review and thematic analysis of theological and interpretive texts; the nature of the study did not require statistical methods as it is a theoretical theological research based on qualitative comparison and analysis. The study reached several significant results, most notably: that the Mu'tazilah innovated the status of the "sinner" (Fasiq), placing him in a rank between the believer and the disbeliever in this world, while ruling that he will remain eternally in Hell in the Hereafter, which led to great turmoil and contradiction in their jurisprudential and theological views. The study also proved that faith according to Ahl al-Sunnah consists of speech, action, and belief, increasing with obedience and decreasing with disobedience, unlike the Mu'tazilah who considered it a single, indivisible entity. The study showed that interpreters used definitive texts to categorize people into two groups (believer and disbeliever), with no third status between them, as in the evidence from the Verse of Mula'anah and the verse in Surah Al-An'am regarding "the clear success." The study recommended the necessity of paying attention to the efforts of interpreters in determining theological issues and intensifying research that criticizes Mu'tazilite thought using linguistic and contextual tools. It also emphasized the importance of teaching the Salaf's creed regarding the increase and decrease of faith to protect youth from ideas that lean toward despair or extremism.

Keywords: The Status Between the Two Statures, Mu'tazilah, Reality of Faith, Ahl al-Sunnah, Efforts of Interpreters, The Sinner (Fasiq), Increase and Decrease.

تمهيد:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد؛ تُعد مسائل الإيمان والكفر من أدق وأخطر المباحث العقدية التي تفرقت فيها الأمة، وقد مثل ظهور مذهب المعتزلة نقطة تحول في تاريخ الفكر الإسلامي، حيث

اعتمدوا المنهج العقلي المحض في تقرير العقائد، وابتكروا أصولاً خالفت ما كان عليه سلف الأمة. ومن أبرز هذه الأصول مسألة "المنزلة بين المنزلتين"، التي حاولوا من خلالها إيجاد حكم وسط لصاحب الكبيرة، مما أدى إلى اضطراب في مفاهيم حقيقة الإيمان وعلاقته بالعمل.

وتأتي هذه الدراسة لاستعراض هذه المسألة بعين فاحصة، مستلهمة من جهود المفسرين من أهل السنة والجماعة الذين تصدوا لهذه الأفكار بالبيان والتفنيد.

هدف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية، أهمها:
 - بيان حقيقة مصطلح "المنزلة بين المنزلتين" عند المعتزلة وكشف جذوره اللغوية والاصطلاحية في فكرهم.
 - توضيح حقيقة الإيمان عند المعتزلة وعلاقته بالعمل، وبيان أوجه الاتفاق والافتراق بينهم وبين أهل السنة في هذا الباب.
 - إبراز الدور الريادي للمفسرين في نقد الفكر الاعتزالي، وتوضيح القواعد التفسيرية واللغوية التي اعتمدوا عليها لإثبات بطلان هذا الأصل.
 - تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

أهمية الدراسة

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات التالية:
 - الأهمية العقيدية: تساهم في حماية العقيدة الصحيحة من الانحرافات الفكرية التي قد تطرأ نتيجة تغليب العقل على النقل في المسائل الغيبية.
 - الأهمية المنهجية: تبرز المنهج التحليلي النقدي للمفسرين في التعامل مع الشبهات العقدية، وكيفية استنباط الردود من سياق الآيات ودلالات اللغة العربية.
 - الأهمية العملية: معالجة مسألة "الفاسق" من منظور شرعي يجمع بين الوعيد والرجاء، بعيداً عن الغلو أو الإحباط، مما يرسخ مفهوم الوسطية التي امتاز بها مذهب أهل السنة.
 - إثراء المكتبة التفسيرية: جمع وتصنيف جهود المفسرين (مثل الألوسي وابن عاشور وغيرهم) في باب واحد يسهل على الباحثين الرجوع إليه لفهم تطور الجدل العقدي حول مسألة الإيمان

أدبيات البحث:

المنزلة بين المنزلتين وحقيقة الإيمان عند المعتزلة.

المطلب الأول: المنزلة بين المنزلتين:

عند أهل السنة المؤمنون قسمان، إما مؤمن كامل الإيمان وإما فاسق ناقص

الإيمان.

أما المعتزلة فقد اخترعوا وابتدعوا منزلة بين المنزلتين وذلك في حق الفاسق، فالإيمان عندهم لا يتجزأ ولا يتبعض، فقالوا الفاسق لا يسمى مؤمناً لفسقه ولا يسمى كافراً وإنما هو في منزلة بين المنزلتين.

وعرفوا هذه المنزلة كما ورد عن القاضي عبد الجبار بقوله "الأصل في ذلك أن هذه العبارة إنما تُستعمل في شيء بين شينين يجذب إلى كل واحد منهما بشبه، هذا في أصل اللغة، وأما في اصطلاح المتكلمين فهو العلم بأن لصاحب الكبيرة اسماً بين الاسمين، وحكماً بين الحكيمين"^(١)

المسألة الأولى: المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة:

الناس عند المعتزلة إما مؤمن وإما كافر، إما منعم نعيماً دائماً وإما معذب عذاباً أبدياً، يقول عبد الجبار في تقرير هذه المسألة: "اعلم أن المكلف لا يخلو حاله من أمرين: فإما أن يكون مستحقاً للثواب أو يكون مستحقاً للعقاب، فإن كان مستحقاً للثواب فهو من أولياء الله، وإن كان مستحقاً للعقاب فهو من أعداء الله تعالى. ثم إنه إن كان مستحقاً للثواب فلا يخلو، إما أن يستحق الثواب العظيم، أو يستحق ثواباً دون ذلك، فإن استحق الثواب العظيم، فلا يخلو إما أن يكون من بني آدم أو لا يكون، فإن لم يكن من بني آدم فإنه يسمى ملكاً ومقرباً وما يجري هذا المجرى، وإن كان من بني آدم سمي نبياً ومصطفى ومختاراً إلى غير ذلك وإذا استحق ثواباً دون ذلك فإنه يسمى مؤمناً برّاً تقياً صالحاً سواء كان من الجن أو الإنس. وإن كان من أعداء الله تعالى فلا يخلو، إما أن يكون مستحقاً للعقاب العظيم، أو لعقاب دون ذلك، فإن كان مستحقاً للعقاب العظيم، فإنه يسمى كافراً، والكفر أنواع من ذلك النفاق وهو أن يسر صاحبه خلاف ما يظهره، ومنه الارتداد وهو أن يكون كان مؤمناً، ثم خرج عنه إلى الكفر، ومنه التهود والتنصر والتمجس وتعداد ذلك يطول. وإن استحق عقاباً دون ذلك سمي فاسقاً ولما اقتضت هذه الجملة التي تقدمت أن يذكر حقيقة المدح والذم، والتعظيم والتبجيل، والاستخفاف والإهانة، والثواب والعقاب، والموالة والمعاداة"^(٢).

ولهذا ينفون الإيمان عن صاحب الكبيرة، ويواصل القاضي لتقرير ذلك فيقول "صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً، ولا كافراً، وإنما يسمى فاسقاً، وقد جعل في ذلك فصلين:

أحدهما: في أنه لا يسمى مؤمناً خلاف ما يقوله المرجئة.

والثاني: في أنه لا يسمى كافراً على ما يقوله الخوارج.

والذي يدل على الفصل الأول وهو الكلام في أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً هو ما قد ثبت أنه يستحق بارتكاب الكبيرة الذم واللعن والاستخفاف والإهانة، وثبت أن اسم المؤمن صرح بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم والموالة، فإذا قد ثبت

(١) (شرح الأصول الخمسة) (ص: ١٣٧).

(٢) شرح الأصول الخمسة، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار، (ص ٦٩٧ - ٦٩٨).

هذان الأصلان فلا إشكال في أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى مؤمناً، ونحن ولأن منعنا من إطلاق هذا الاسم على صاحب الكبيرة فلا نمنع من إطلاقه عليه مقيداً؛ فيجوز وصفه بأنه مؤمن بالله ورسوله"^(٣).

وفي المقابل يقرر بأن صاحب الكبيرة فاسق، لا يسمى كافراً، فيقول: "صاحب الكبيرة لا يسمى كافراً، والخلاف فيه مع الخوارج نذكر أولاً حقيقة الكفر، والكفر في أصل اللغة إنما هو الستر والتغطية، ومنه سمي الليل كافراً لما ستر ضوء الشمس،، وأما في الشرع فإنه جعل الكافر اسماً لمن يستحق العقاب العظيم، ويختص بأحكام مخصوصة، نحو: المنع من المناكحة، والمواريثة، والدفن في مقابر المسلمين،، ثم قال: وأحد ما يدل على أن صاحب الكبيرة لا يجوز أن يسمى كافراً آية اللعان، فإن اللعان إنما ثبت بين الزوجين، فلو كان القذف كفراً لكان لا بد من أن يخرج أحد الزوجين بفسقه عن الإسلام فتنتقطع بينهما عصمة الزوجية، فلا يحتاج إلى اللعان.." ^(٤)، فيتعبّر المعتزلة أن بيان حد الكفر مغاير لحد الفسق؛ لأن صاحب الكبيرة فاسق، وذلك لمغايرة مفهوم (الكافر) عن مفهوم (الفاسق)، تلك المغايرة دليل المعتزلة، كما اعتبروا آية اللعان دليل على عدم تسمية صاحب الكبيرة كافراً.

المسألة الثانية: جهود المفسرين في الرد على المعتزلة في (المنزلة بين المنزلتين):
قال الخفاجي فيما يلزم من الإيمان بالله تعالى وما يدخل فيه "إنه يدخل فيه ترك الكفر، وترك العقائد الفاسدة، وجميع المناهي والإخلال بالأعمال الصالحة، وترك الكفر عين الإيمان، وإلا لزم ثبوت المنزلة بين المنزلتين"^(٥). ويستنتج من هذا عدة مسائل:

أولاً: يقصد أنه يدخل في الأمر بالتقوى ترك الكفر؛ ومنه ترك العقائد الفاسدة.

ثانياً: ترك الكفر هذا عين الإيمان.

ثالثاً: ذلك أن من جمع بين الإيمان وبين الكفر كان هو المعنى الحقيقي بالمنزلة بين المنزلتين، وليس كما أشار المعتزلة بأن المنزلة بين المنزلتين بترك العمل، وأطلقوا عليه صاحب كبيرة، كما أطلقوا عليه فاسقاً.

ومما يدل على فساد هذا المعتقد عند المعتزلة اضطرابهم واختلافهم فيه، فقد بين علماء أهل السنة اضطراب المعتزلة في تفسير مصطلح المنزلة بين المنزلتين، واختلافهم، ويتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: اضطراب رأي المعتزلة في مفهوم العمل، قال الخفاجي: "اختلف المعتزلة بعد اعتبارهم العمل في الإيمان هل المراد بالعمل الطاعة مطلقاً، أو الفرض فذهب

(٣) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، (ص ٧٠١- ٧٠٢) وينظر: (ص ١٣٧- ١٤٠).

(٤) شرح الأصول الخمسة، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار، (ص ٧١١- ٧١٣).

(٥) عنايه القاضي وكفاية الرازي، للخفاجي، (ت ١٠٦٩ هـ)، (١/ ٢٠٥).

بعضهم إلى الأول، وبعضهم إلى الثاني، وهل الإيمان العمل فقط، أو مجموع الثلاثة، ونزوله منزلة المؤمن أنه يحكم له بحكم الإيمان من التناكح والتوارث والدفن والصلاة عليه وغير ذلك، وتنزله منزلة الكافر في استحقاقه الدم، التخليد في النار وعدم قبول شهادته، ومشاركة المؤمن فيما ذكر وفي أصل التصديق، وللکافر في عدم الطاعة، وفيما ذكر، وأول من أظهر المنزلة بين المنزلتين وأصل بن عطاء حين اعتزل مجلس الحسن^(٦). ويتلخص هذا الاضطراب في عدة نقاط:

الأولى: قوله (اعتبارهم العمل في الإيمان) بيان علاقة مسألة المنزلة بين المنزلتين بالإيمان عند المعتزلة، فإذا كان العمل من الإيمان فما وجه التفريق بين الفرض والنفل وكلاهما داخل في مسمى العمل.

الثانية: اختلاف مفهوم العمل عند المعتزلة بين الفرض والنفل، فكلاهما عمل فما ثبت في الفرض ثبت في النفل، فالفرض عمل والنفل عمل فعلى أي وجه يكون التفريق؟!.

الثالثة: اختلاف مفهوم الإيمان عند المعتزلة بين العمل فقط، أو مجموع الثلاثة من التصديق والإقرار باللسان والعمل، لا سيما وأن الإيمان من مسائل أصول الاعتقاد فلا يصح الاختلاف فيه بين أهل ملة واحدة.

الرابعة: بيان دخول مسألة المنزلة بين المنزلتين في حقيقة الإيمان عند المعتزلة، ومع هذا يثبتون بأن حكمه حكم الكافر في الآخرة، وهذا تناقض في الحكم.

الخامسة: قوله (ونزوله منزلة المؤمن أنه يحكم له بحكم الإيمان من التناكح والتوارث والدفن والصلاة عليه وغير ذلك، وتنزله منزلة الكافر في استحقاقه الدم، التخليد في النار وعدم قبول شهادته) فهنا اختلاف في تنزيل الاحكام عند المعتزلة فلا ينزلون الأحكام الشرعية المتعلقة بالكافر المرتد على صاحب الكبيرة في الدنيا، مع أنهم يعتقدون أن صاحب الكبيرة له حكم الكافر في الآخرة.

ثانياً: اضطراب النقل عن المعتزلة في تفسير المنزلة بين المنزلتين، قال ابن عاشور: "اضطرب النقل عنهم في مسمى المنزلة بين المنزلتين، فقال إمام الحرمين^(٧)، في «الإرشاد» إن جمهورهم قالوا: إن الكبيرة تحبط ثواب الطاعات،

(٦) عنايه القاضي وكفاية الراضي، للخفاجي، (ت ١٠٦٩هـ)، (٢/ ١٠٣).

(٧) إمام الحرمين: (٤١٩ - ٤٧٨ هـ) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجؤني أبو المعالي لقب بإمام الحرمين أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، ولد في جوبين من نواحي نيسابور، ورحل لبغداد، فمكة حيث جاور سنين، وذهب للمدينة فأفتى ودرس، جامعاً طرق المذاهب، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك (المدرسة النظامية) فيها، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء. له مصنوعات منها: (غياث الأمم والتهياث الظلم) و(العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية) و(البرهان) في أصول الفقه، و(نهاية المطلب في دراية المذهب) في فقه الشافعية. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٥/ ١٦٥)، وسلم

وإن كثرت، ومعناه لا محالة أنها توجب الخلود في النار، وبذلك جزم التفتازاني^(٨)، في «شرح الكشاف» وفي «المقاصد» وقال: إن المنزلة بين المنزلتين هي موجبة للخلود، وإنما أثبتوا المنزلة لعدم إطلاق اسم الكفر، ولإجراء أحكام المؤمنين على صاحبها في ظاهر الحال في الدنيا بحيث لا يعتبر مرتكب المعصية كالمرتد فيقتل، وقال في «المقاصد» ومثله في «الإرشاد»: المختار عندهم خلاف المشتهر فإن أبا علي^(٩)، وابنه وكثيراً من محققيه ومتأخريهم قالوا: إن الكبار إنما توجب دخول النار إذا زاد عقابها على ثواب الطاعات، فإن أربت الطاعات على السيئات درأت السيئات، وليس النظر إلى أعداد الطاعات ولا الزلات، وإنما النظر إلى مقدار الأجور والأوزار فربّ كبيرة واحدة يغلب وزرها طاعات كثيرة العدد، ولا سبيل إلى ضبط هذه المقادير بل أمرها موكل إلى علم الله تعالى، فإن استوت الحسنات والسيئات فقد اضطربوا في ذلك فهذا محل المنزلة بين المنزلتين.

ونقل ابن حزم^(١٠)، في «الفصل» عن جماعة منهم، فيهم بشر المريسي^(١١)، والأصم^(١٢)، من استوت حسناته وسيئاته فهو من أهل الأعراف ولهم وقفة لا يدخلون

الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني كاتب جلبي، وحاجي خليفة، (ت: ١٠٦٧هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، أعد فهرسه: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسىكا، إستانبول، تركيا، سنة: ٢٠١٠م، (٢/ ٣٠٥)، والأعلام للزركلي، (٤/ ١٦٠). (٨) التفتازاني: (٧١٢-٧٩٣هـ) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان من بلاد خراسان، وأقام بسرخس، وأبعده تيمور لنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة. ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢١٩).

(٩) هو أبو علي الجبائي: (ت: ٣٠٣هـ) سبق التعريف به.

(١٠) ابن حزم: (٣٨٤-٤٥٦هـ) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس أبو محمد الأموي، وجده يزيد أول من أسلم من أجداده، وأصله من فارس، وجده خلف أول من دخل الأندلس من آبائه. ومولده بقرطبة من بلاد الأندلس، قال الذهبي: (الإمام الأوحى البحر ذو القنون والمعارف). ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، (٣/ ٣٢٥) وسير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٨٤/ ١)، والأعلام للزركلي، (٤/ ٢٥٤).

(١١) بشر المريسي: (ت: ٢١٨هـ) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي العدوي بالولاء أبو عبد الرحمن، قال ابن خلكان: (الفقيه الحنفي المتكلم؛ هو من موالى زيد بن الخطاب، رضي الله عنه) فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، يرمى بالزندقة. وهو رأس الطائفة (المريسية) القائلة بالإرجاء، وإليه نسبتها. أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف، وقال برأي الجهمية، وأوذى في دولة هارون الرشيد. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، (١/ ٢٧٧)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٠/ ١٩٩)، والأعلام للزركلي، (٤/ ٢٥٤).

النار مدة ثم يدخلون الجنة ومن رجحت سيئاته فهو مجازى بقدر ما رجح له من الذنوب فمن لفحة واحدة إلى بقاء خمسين ألف سنة في النار، ثم يخرجون منها بالشفاعة. وهذا يقتضي أن هؤلاء لا يرون الخلود. وقد نقل البعض عن المعتزلة أن المنزلتين بين المنزلتين لا جنة ولا نار إلا أن التفتازاني في «المقاصد» غلط هذا البعض وكذلك قال في «شرح الكشاف». وقد قرّر صاحب «الكشاف» حقيقة المنزلتين بين المنزلتين بكلام مجمل فقال في تفسير قوله تعالى: {وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ} [البقرة: ٢٦]، "والفاسق في الشريعة الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وهو النازل بين المنزلتين أي: بين منزلتي المؤمن والكافر. وقالوا: إن أول من حد له هذا الحد أبو حذيفة واصل بن عطاء، وكونه بين أن حكمه حكم المؤمن في أنه يناكح ويورث ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين" (١٣) (١٤).

ولم يكتف ابن عاشور بالنقل عن أهل السنة لإبطال هذا الاعتقاد، إنما أكد صدق ما نقله أهل السنة بقول عمدة في مذهب الاعتزال، وهو الزمخشري؛ ليؤكد اضطرابهم حيث خالف المتأخرون من المعتزلة الأولين منهم، ويفهم من هذا عدة مسائل:

أولها: اضطراب فرقة المعتزلة في الرأي المختار عندهم في صاحب الكبيرة.

ثانيها: اضطراب فرقة المعتزلة في معنى: (المنزلة بين المنزلتين).

ثالثها: أن السبب الحقيقي لذلك الاضطراب هو قيام هذا الأصل من أصول المعتزلة على فكرة ابتكروها بمجرد العقل المحض.

رابعها: السبب الثاني مخالفتهم ظاهر كتاب الله تعالى وعدم الاستدلال بأدلتها على العقائد، ومخالفتهم صحيح سنة رسول الله ﷺ، من أجل ذلك احتارت عقولهم في تفسير ذلك الاعتقاد.

ومن الأدلة التي استدلت بها أهل التفسير على بطلان اعتقادهم بالمنزلة بين المنزلتين ما يلي:

في تفسير قوله تعالى: {مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ} [الأنعام: ١٦] قال المظهرى: "يعنى من يصرف عنه العذاب يومئذ أو يكون مسنداً إلى يومئذ بحذف المضاف أي: عذاب يومئذ وحينئذ، ويومئذ مبنى على الفتح (فَقَدْ رَحِمَهُ) الله حيث نجاه من العذاب، وأدخله الجنة رحمة منه لا لأداء حق عليه (وَذَلِكَ) الصرف (الْفَوْزُ الْمُبِينُ) في القاموس: "الفوز النجاة والظفر بالخير" (١٥)، فالمراد هاهنا الظفر بالخير؛ لأن الهلاك ليس بمراد البتة لدلالة السياق، وكذا النجاة غير

(١٢) أبو بكر الأصم: (ت: ٢٢٥هـ)، سبق التعريف به.

(١٣) ينظر هذا النقل بنصه في: تفسير الكشاف، لجار الله الزمخشري، (١/ ١١٩).

(١٤) التحرير والتنوير، لابن عاشور، (ت: ١٣٩٣هـ)، (١/ ٢٦٩).

(١٥) سيأتي تخريج هذا النقل عن القاموس وكتب اللغة.

مراد؛ إذ المراد باسم الإشارة هو الصرف، وهو عين النجاة، فيكون الحمل غير مفيد، وبهذا يظهر أن دخول الجنة لازم لصرف العذاب عنه، فيمكن بهذه الآية الاستدلال على نفي المنزلة بين المنزلتين كما قالت بها المعتزلة^(١٦)، استدل الشيخ المظهري بهذه الآية على فساد اعتقاد المنزلة بين المنزلتين من خلال ما يلي:

أولاً: دلالة معنى كلمة (يصرف) أنها (من يصرف عنه العذاب) خاصة.

ثانياً: بيان معنى كلمة (الفوز) في لغة العرب، فإذا فيها معنى الخير، ومعنى الهلاك، ناقلاً عن القاموس: "الفوز النجاة والظفر بالخير والهلاك"^(١٧).

ثالثاً: ثم بين الشيخ أن معنى الكلمة المناسب لسياق الآية الكريمة هو الخير؛ لذا قال (لأن الهلاك ليس بمراد البتة لدلالة السياق).

رابعاً: مبيناً أن المراد منها دخول الجنة لا محالة وهو خلاف مذهب الاعتزال في المنزلة بين المنزلتين.

خامساً: بذلك استنبط المظهري من الآية الكريمة فساد هذا الأصل للمذهب الاعتزالي وهو اجتهاد قائم على دلالة اللغة، ودلالة سياق الآية الكريمة.

وقال الألوسي: "وفي الكشف أنه تعالى ذكر المؤمنين الأبرار والكفار ولم يذكر الفسقة؛ لأن الناس حينئذ إما مؤمن تقي وإما مشرك، وأصحاب المنزلة بين المنزلتين إنما حدثوا بعد ذلك، وتعقبه أبو حيان بأنه: "مكابرة فقد وقع في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم من بعض المؤمنين هفوات، وسقطات بعضها مذكور في القرآن وبعضها مذكور في الأحاديث الصحيحة"^(١٨) أ.هـ. والمقرر في الأصول أن الأكثر على عدالة الصحابة، ومن طرأ له منهم قاذح كسرقة وزنا عمل بمقتضاه، ثم ما ذكره من المنزلة بين المنزلتين الظاهر أنه أراد به ما ذهب إليه إخوانه المعتزلة من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر وإذا مات من غير توبة خلد في النار وقد رد ذلك في علم الكلام فتدبر"^(١٩)، فنقل عن الزمخشري إقرار بأن (أصحاب المنزلة بين المنزلتين إنما حدثوا بعد ذلك)^(٢٠)، أي: بعدما انتهى نزول القرآن، وتم الوحي، ظهر أصحاب الاعتزال، مدعو مصطلح (المنزلة بين المنزلتين)

(١٦) تفسير المظهري، (ت: ١٢٢٥هـ)، (٣/ ٢٢١-٢٢٢).

(١٧) ينظر: القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي أبوطاهر (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط/ ٨، سنة: ٢٠٠٥م، (ص ٥٢٠)، وينظر كذلك: الصحاح تاج اللغة، للجوهري، (٣/ ٨٩٠)، ومجمل اللغة، لابن فارس، (ص ٧٠٧) مما يدل على صحته لغوياً..

(١٨) سيأتي تخريج هذا النقل عن القاموس.

(١٩) روح المعاني، الألوسي، (ت ١٢٧٠هـ)، (٨/ ٢٣).

(٢٠) ينظر: تفسير الكشف، للزمخشري، (٢/ ٦٥١).

وهو مصطلح يحمله الزمخشري على مفهوم شرعي، ولا يجوز لأنه لم يشهد بصحته ظاهر الكتاب وصحيح السنة، ثم إنه يحمل إقراراً بعدم وروده عن الصحابة أو التابعين وتابعيهم.

ثم نقل الألوسي تعقيب أبي حيان على كلام الزمخشري بقوله (فقد وقع في زمان الرسول من بعض المؤمنين هفوات، وسقطات.. إلخ^(٢١))، لأن العصمة ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ، فوقعت هفوات، وسقطات وهذا دليل على أنه لا منزلة بين المنزلتين، وإنما (عصيان) بفعل المعصية التي توجب التوبة النصوح، والله تعالى يغفر لمن يشاء من عباده.

وعند تفسير قوله تعالى: {وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى} [طه: ٧٥]، قال: (في قوله تعالى {وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا..} إلخ، ويجعل الكلام فيمن آمن وعمل الصالحات واركتب الكبيرة، وهو داخل في عموم {مَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ} ولا يخرج من العموم ارتكابه الكبيرة، ومتى كانت له الجنة فهي لمن آمن واركتب الكبيرة ولم يعمل الأعمال الصالحة أيضاً إذ لا قائل بالفرق، فإذا قالوا: مرتكب الكبيرة لا يقال له مؤمن، كما لا يقال كافر لإثباتهم المنزلة بين المنزلتين؛ فلا يدخل ذلك في العموم؟ أبطلنا ذلك وبرهنا على حصر المكلف في المؤمن والكافر، ونفي المنزلة بين الإيمان والكفر^(٢٢). فقد فصل هنا الألوسي الرد على مسألة المنزلة بين المنزلتين بأسلوب عقلائي حيث أثبت ما يلي:

أولاً: أن مرتكب الكبيرة داخل في عموم الآية لكونه شرطاً وجواباً.
ثانياً: خروج المنزلة بين المنزلتين من الحصر؛ لأن (حصر المكلف في المؤمن والكافر) ولا ثالث لذلك.

ثانياً: حقيقة الإيمان عند المعتزلة:

تقر المعتزلة بأن الإيمان هو قول واعتقاد وعمل ويوافقون أهل السنة في هذا المبدأ، قال أبو محمد بن حزم يحكي عن المعتزلة وغيرهم قولهم: "إن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين، والإقرار به باللسان والعمل بالجوارح، وإن كل طاعة وعمل خير فرضاً كان أو نافلاً فهي إيمان"^{٢٣}
كما يقررون بأن العمل داخل في الإيمان، كما نقل عنهم شيخ الإسلام قولهم "إن الإيمان جماع الطاعات"^{٢٤}

(٢١) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (٧/ ١٨).

(٢٢) روح المعاني، الألوسي، (ت ١٢٧٠ هـ)، (٨/ ٥٤٥).

(٢٣) الملل والأهواء والنحل، ج ٣ ص ١٨٨.

(٢٤) كتاب الإيمان، ص ٢٨٠، دمشق، ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر

ولكن المعتزلة مختلفون فيما بينهم في ماهية الإيمان على أقوال ستة ذكرها أبو الحسن الأشعري، نردها باختصار:

واختلفت المعتزلة في الإيمان ما هو على ستة أقاويل:

١ - فقال قائلون: الإيمان هو جميع الطاعات فرضها ونفلها. وإن المعاصي ضربان: منها ما هو صغائر، ومنها ما هو كبائر. وإن الكبائر على ضربين، منها ما هو كفر، ومنها ما ليس بكفر ... الخ.

والقائل بهذا القول هم أصحاب أبي الهذيل، وإلى هذا القول كان يذهب أبو الهذيل. ٢ - وقال هشام الفوطي: "الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها، والإيمان على ضربين، إيمان بالله، وإيمان لله، ولا يقال إنه إيمان بالله".

٣ - وقال عباد بن سليمان: "الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض وما رغب فيه من النفل، والإيمان على وجهين: إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافراً كالملة، والتوحيد، والإيمان لله إذا تركه تارك لم يكفر" اهـ.

٤ - وقال إبراهيم النظام: الإيمان اجتناب الكبائر ...

٥ - وقال آخرون: الإيمان اجتناب ما فيه الوعيد عندنا وعند الله ...

٦ - وكان محمد بن عبد الوهاب الجبائي يزعم أن الإيمان لله هو جميع ما افترضه الله سبحانه - على عباده، وأن النوافل ليست بإيمان وأن كل خصلة من الخصال التي افترضها الله سبحانه فهي بعض إيمان لله^{٢٥} اهـ.

إذا فالمعتزلة يوفقون أهل السنة في أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ولكنهم يفارقون أهل السنة حيث يعتقد المعتزلة أن الإيمان شيء واحد وكتلة واحدة لا يقبل التجزؤ ولا التبعض فمن ذهب بعض إيمانه فقد ذهب إيمانه كله، قال شيخ الإسلام: "قالت الخوارج والمعتزلة قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلصين في النار إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء"^{٢٦}.

ومنشأ ضلالهم وسببه هو كما قال شيخ الإسلام "أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقاً للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: الإيمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة"^{٢٧}.

^{٢٥} (مقالات الإسلاميين للأشعري، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج ١ ص ٣٢٩ -

٣٣١. بتصرف

^{٢٦} (مجموع الفتاوى (١٣ / ٤٨).

^{٢٧} (شرح العقيدة الأصفهانية (ص ١٣٧، ١٣٨)، وانظر ((الفتاوى)) (٧ / ٤٠٤).

قال عبد الجبار عند قوله تعالى: {وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ} [الحديد: ٢١] "فإن من المعلوم أن المراد بالآية أن الجنة التي ذكرها الله تعالى إنما أعدها للذين آمنوا بالله ورسله بشرط أداء الواجبات واجتناب المحرمات، وإنما اقتصر على هذا القدر في الآية لما قد بينه في آية أخرى، وركب أصله في العقل، وهذه الجملة تنبني على أن المؤمن صار بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم، وأنه غير مبقى على موضوع اللغة، وأما الذي يدل على أنه صار بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم، هو أنه تعالى لم يذكر اسم المؤمن إلا وقد قرن إليه المدح والتعظيم، ألا ترى إلى قوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} [المؤمنون: ١]، وقوله: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ} [الأنفال: ٢]، وقوله: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ إِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ} [النور: ٦٢] إلى غير ذلك من الآيات،،، ثم قال: وأيضاً فكان يجب ألا يسمى المرء مؤمناً إلا حال اشتغاله بالإيمان، فإن هذا هو الواجب في الأسماء المشتقة من الأفعال ألا ترى أنه لا يسمى الضارب ضارباً إلا هو مشغول بالضرب، والمصلي مصلياً إلا وهو في الصلاة" (٢٨).

وبناء على هذا صار الإيمان والإسلام شيئاً واحداً لا تفاضل بينهما تحاشياً لكون المسلم أقل إيماناً من المؤمن، قال عبد الجبار: "ومما يدل على أن الدين والإسلام واحدٌ قوله تعالى: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ} [آل عمران: ٨٥] والمعلوم أنه لو اتخذ الإيمان ديناً لقل منه، ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: {فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [الذاريات: ٣٥-٣٦] فلو لم يكن أحدهما هو الآخر لكان لا يصح الاستثناء على هذا الوجه، ومما يدل على ذلك أخبار رويت عن النبي ﷺ «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...» (٢٩). وومن ذلك قوله: «الإسلام بضْعٌ وَسَبْعُونَ بَاباً» (٣٠). والذي يدل على أن اسم المسلم صار بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم كالمؤمن هو أنه لم يذكره إلا وقد قرن إليه ما يدل على أنه مستحق للمدح قال تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ} [الأحزاب: ٣٥]، وقال تعالى: {عَسَى رَبُّهُ أَنْ طَلَقْتُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا

(٢٨) ينظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار، (ص: ٧٠٢-٧٠٣).
(٢٩) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١١) رقم: «٨» كتاب الإيمان باب: دعاؤكم إيمانكم، ومسلم في صحيحه (١/ ٤٥) رقم: «١٦» كتاب الإيمان باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٣٠) هذا النص مخالف للمحفوظ من السنة النبوية، وأصل هذا الحديث بلفظ (الإيمان بضع) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٦٣) رقم: «٣٥» كتاب الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفضيلة الحياء، وكونه من الإيمان من حديث أبي هريرة بلفظ: «الإيمان بضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً...».

مِنْكُمْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ { [التحريم: ٥] الآية وقد خالفنا في ذلك بعض الناس وفرق بين المؤمن والمسلم واستدل على ذلك بقوله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا} [الحجرات: ١٤] فالله تعالى فصل بين الإيمان والإسلام فلو كانا جميعاً بمعنى واحد لم يكن للفصل بينهما وجه" (٣١).

جهود المفسرين في بيان حقيقة الإيمان:

مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان:

الإيمان لغة مشتق من الأمن والطمأنينة لا من التصديق، قال ابن تيمية: "اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد" (٣٢).

وقال الراغب: "أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف" (٣٣).

هذا من حيث الاشتقاق، ولكنه قد يستعمل بمعنى التصديق كما ذكر ذلك ابن كثير بقوله: "أما الإيمان في اللغة فيطلق على التصديق المخض، وقد يستعمل في القرآن، والمراد به ذلك، كما قال تعالى: يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ [التوبة: ٦١] ، وكما قال إخوة يوسف لأبيهم: وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ [يوسف: ١٧] ، وكذلك إذا استعمل مقروناً مع الأعمال، كقوله: إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [الانشقاق: ٢٥] ، والتين: ٦] ، فأما إذا استعمل مطلقاً فالإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقاداً وقولاً وعملاً" (٣٤).

ولكن شيخ الإسلام يرى أن تفسيره بمعنى الإقرار أقرب منه إلى التصديق لكون الإقرار يشتمل على

اعتقاد القلب وعمل القلب، قال رحمه الله "فكان تفسيره أي: الإيمان بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق، مع أن بينهما فرقاً" (٣٥) وقال أيضاً: "معلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو الانقياد" (٣٦).

ويقرر ذلك الشيخ ابن عثيمين بقوله "أكثر أهل العلم يقولون: إن الإيمان في اللغة: التصديق، ولكن في هذا نظر؛ لأن الكلمة إذا كانت بمعنى الكلمة فإنها تتعدى بتعديها، ومعلوم أن التصديق يتعدى بنفسه، والإيمان لا يتعدى بنفسه؛ فنقول مثلاً: صدقته، ولا تقول: آمنته، بل تقول: آمنْتُ به، أو آمنْتُ له. فلا يمكن أن تُفسر فعلاً لازماً لا يتعدى

(٣١) ينظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار، (ص: ٧٠٦ - ٧٠٧).

(٣٢) يُنظر: ((الصارم المسلول)) (٩٦٧/٣).

(٣٣) يُنظر: ((المفردات)) (ص: ٩٠).

(٣٤) ((تفسير ابن كثير)) (١/ ١٦٥).

(٣٥) ((مجموع الفتاوى)) (٢٩١/٧).

(٣٦) ((مجموع الفتاوى)) (٦٣٨/٧).

إلا بحرف الجر بفعل متعدي ينصب المفعول به بنفسه، ثم إن كلمة «صدقت» لا تُعطي معنى كلمة «أمنت»؛ فإن «أمنت» تدل على طمأنينة بخبره أكثر من «صدقت»؛ ولهذا لو فُسِّر «الإيمان» بـ «الإقرار» لكان أجود؛ فنقول: الإيمان: الإقرار، ولا إقرار إلا بتصديق، فنقول: أقر به، كما تقول: آمن به، وأقر له كما تقول: آمن له^{٣٧} وأهل السنة لا يكفرون أحدا من المسلمين بمجرد اقتراف ذنب من الذنوب سواء كان كبيرة أو صغيرة، ما لم يصل حد الشرك أو الكفر وهذا محل إجماع واتفاق. قال الإمام أحمد -في ذكر جمل من اعتقاده-: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وذكر أموراً ثم قال: هذا ما اجتمع عليه السلف من العلماء في الأفاق"^{٣٨} وقال ابن تيمية: "نحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنوب، فإنما نريد به المعاصي: كالزنا والشرب، وأمّا هذه المباني - أي أركان الإسلام - ففي تكفير تاركها نزاع مشهور، وعن أحمد في ذلك نزاع، وإحدى الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر وطائفة من أصحاب مالك، كابن حبيب. وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط. ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل الإمام عليها. ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة. وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن. وهذه أقوال معروفة للسلف. قال الحكم بن عتيبة: من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر، ومن ترك الزكاة متعمداً فقد كفر، ومن ترك الحج متعمداً فقد كفر، ومن ترك صوم رمضان متعمداً فقد كفر. وقال سعيد بن جبيرة: من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر بالله، ومن ترك الزكاة متعمداً فقد كفر بالله، ومن ترك صوم رمضان متعمداً فقد كفر بالله. وقال الضحاك: لا تُرفع الصلاة إلا بالزكاة. وقال عبد الله بن مسعود: من أقام الصلاة ولم يؤت الزكاة فلا صلاة له. رواه أسد بن موسى"^{٣٩}.

الإشارة إلى زيادة الإيمان ونقصانه:

سبق بيان رأي المعتزلة في زيادة الإيمان ونقصانه وأنهم لا يرون ذلك بل الإيمان عندهم كتلة واحدة فإذا ذهب بعضه ذهب كله، وهنا نبين جهود المفسرين في رد هذا الاعتقاد الخاطئ وبيان عقيدة السلف في ذلك. اتفقت كلمة أهل التفسير في القرون المعنية بالدراسة على أن الإيمان يزيد بالعمل الصالح، وينقص بالمعاصي^(٤٠)، ومن ذلك قول ابن عجيبة: عند تفسير قوله: {هُوَ

^{٣٧} ((شرح العقيدة الواسطية)) (٢/٢٢٩).

^{٣٨} مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي ص ٢٢٢-٢٢٤

^{٣٩} ((مجموع الفتاوى)) (٣٠٢/٧)

الَّذِي أُنْزِلَ السَّكِينَةُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزِدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ} [الفتح: ٤] "فيترقُّوا من مقام الإسلام إلى مقام الإيمان، ومن مقام الإيمان إلى مقام الإحسان، أو من علم اليقين إلى عين اليقين، ومن عين اليقين إلى حق اليقين" (٤١)، وقال الشوكاني "أي: ليزدادوا بسبب تلك السكينة إيماناً منضمّاً إلى إيمانهم الحاصل لهم من قبل" (٤٢). وينقل الألوسي قول الإمام البخاري في هذا حيث يقول "لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص" (٤٣). واحتجوا على ذلك بالعقل والنقل، أما الأول فالأنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة المنهمكين في الفسق والمعاصي مساوياً لإيمان الأنبياء عليهم السلام مثلاً واللازم باطل فكذا الملزوم، وأما الثاني فلكثره النصوص في هذا المعنى، منها الآية المذكورة، ومنها ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قلنا: يا رسول الله ان الإيمان يزيد وينقص قال: نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار، ومنها ما روي عن عمر وجابر

(٤٠) ينظر ما يلي: روح البيان، إسماعيل حقي، (ت ١١٢٧هـ) (١٢/٩) وتفسير آيات من القرآن الكريم، لمحمد بن عبد الوهاب، (ت ١٢٠٦هـ) (ص ٢٨٣)، والبحر المديد، لابن عجيبة، (ت ١٢٢٤هـ)، (١/٤٣٨)، والتفسير المظهر، (ت: ١٢٢٥هـ) (٤/٣٢٦) وفتح القدير للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) (١/٤٥٨)، ومحاسن التأويل، القاسمي، (ت ١٣٣٢هـ) (٥/٢٥٨)، وجواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار، لعبد لقادر ابن بدران، (ت ١٣٤٦هـ) (ص ٦٣) تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ت ١٣٧٦هـ) (ص ٣٥٦)، وتيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، السعدي (ت ١٣٧٦هـ) (١/٢٢٦) والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (ت: ١٣٩٣هـ) (٩/٢٥٨). (٤١) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة، (ت ١٢٢٤هـ)، (٥/٣٨٧). (٤٢) فتح القدير للشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ) (٥/٥٤) وينظر: تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ت ١٣٧٦هـ) (ص ٧٩١)، التحرير والتنوير، لابن عاشور، (ت: ١٣٩٣هـ) (٢٦/٤٩). (٤٣) وأورده اللاكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي (ت ١٤٣٤هـ)، الناشر: دار طيبة، السعودية، ط/ ٨، سنة: ٢٠٠٣م، (١/١٩٤). كما أورده ابن حجر في الفتح، وقال: (وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعمّر وغيرهم وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم وكذا نقله أبو القاسم اللاكائي في كتاب السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة). ينظر: فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، مصر، ط/ ١، سنة: (١٣٨٠ - ١٣٩٠هـ)، (١/٤٧).

رضي الله تعالى عنهما مرفوعا «لَوْ وُزِنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيمَانِ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَرَجَحَ بِهِمْ»^(٤٤).

وقوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} [الأنفال: ٢] قال الألوسي: "وهذا أحد أدلة من ذهب إلى أن الإيمان يقبل الزيادة والنقص، وهو مذهب الجم الغفير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين وبه أقول لكثرة الظواهر الدالة على ذلك من الكتاب والسنة من غير معارض لها عقلا، بل قد احتج عليه بعضهم بالعقل أيضا، وذلك أنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان أحاد الأمة بل المنهمكين في الفسق والمعاصي مساويا لإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام، واللازم باطل فكذا الملزوم"^(٤٥)، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد بالعمل الصالح وينقص بترك الواجبات، وفعل المنكرات، وأنه مع ذلك لا يوجب للفاسق ما يسمى بالمنزلة بين المنزلتين وإنما هو بين ما يلي إما أن يحاسبه الله تعالى بعدله فيعاقبه على ذلك بدخول النار ثم يخرج بشفاعته الشافعين، أو بمحض عفوه تعالى، وإما أن يعفو عنه بمحض فضله وكرمه، فلا يدخله النار.

(٤٤) أورده الإمام أحمد في فضائل الصحابة، (١/ ٤١٨) رقم: «٦٥٣» وأبو بكر الخلال في السنة (٤٤ / ٤) رقم: «١١٣٤» والبيهقي في شعب الإيمان، ط الرشد، (١/ ١٤٣) رقم: «٣٥» وابن كثير في مسند الفاروق، ت إمام (٣/ ١٠٠) رقم: «٩٧٥» وكلهم بلفظ: «بإيمان أهل الأرض لرجح بهم»، وليس (بإيمان هذه الأمة). قال ابن كثير: (قلت: وقد روي عن ابن عمر مرفوعا، ولا يصح) فهو موقوف من قول عمر وليس مرفوعا إلى النبي.
(٤٥) روح المعاني، الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) (٢/ ٢٠٨).

المصادر:

- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1415 هـ). (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. بيروت: دار الكتب العلمية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.
- التفتازاني، مسعود بن عمر. شرح الكشاف.
- التفتازاني، مسعود بن عمر. المقاصد.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (1416 هـ). (مجموع الفتاوى. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله (إمام الحرمين). (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد.
- ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي. الفصل في الملل والأهواء والنحل.
- الخفاجي، أحمد بن محمد. حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الرازي) على تفسير البيضاوي.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن.
- الزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.
- الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (1984 هـ). (تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح. شرح العقيدة الواسطية.
- ابن عجيبة، أحمد بن محمد. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد.
- القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد. المحيط بالتكليف.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1419 هـ). (تفسير القرآن العظيم. بيروت: دار الكتب العلمية.
- المظهري، محمد ثناء الله (1412 هـ). (التفسير المظهري. باكستان: مكتبة الرشدية